

دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
علاقات وروابط.

أ.د/ ساطور رشيد

أستاذ محاضر (ب) - جامعة سعد دحلب.

ملخص:

بينت هذه الدراسة من خلال النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أن النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، رأس المال البشري، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير. أما التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، وتجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.

الكلمات الافتتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية، التنمية المستدامة، نظريات، علاقات وروابط.

Abstract:

Cette étude a montré à travers les théories qui expliquent la croissance et le développement économique, que la croissance économique est l'un des déterminants quantitatifs principaux du développement économique. Partant de la définition de la croissance économique qui est identifiée comme une augmentation du revenu au fil du temps et est généralement mesurée par le taux de croissance du PIB réel brut ou par habitant, cet article argue qu'elle est déterminée par de nombreux facteurs, y compris : l'accumulation du capital, qui n'est que l'augmentation de la capacité productive (de l'investissement) et le maintien des capacités existantes ainsi que sa régénération, le capital humain, le développement de l'innovation (facteur technologique) et l'organisation et la gestion. Le développement durable est un concept plus large que la croissance économique. En général, il nécessite un changement dans les niveaux de la croissance pour la rendre moins matériel, et de faire des considérations économiques et environnementales comme partie intégrante du processus de prise de décision.

Les mots clés: La croissance économique, Le développement, Le développement durable, théories, Relations et les liens.

مدخل

اهتم علماء الاقتصاد بموضوع النمو والتنمية في مختلف الدول، واختلف في التفرقة بينهما، فهناك من كان يعتبرهما مترادفان، والبعض الآخر يعتبر أن النمو من محددات التنمية، إلا أن الحقيقة التي لا بد الإشارة إليها أن التنمية والنمو عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين، إذ يقصد بالنمو¹ الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي زيادة مطردة ومستمرة، كما يعتبر النمو من المؤشرات الكمية لعملية التنمية الاقتصادية، أما عملية التنمية² لا تقتصر على مفهوم النمو فقط بل تتعدى ذلك، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل ومتوازن، وهكذا يمكن اعتبار النمو ظاهرة كمية بينما التنمية ظاهرة كيفية. كما احتل موضوع رأس المال المادي وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين نظراً لما له من أهمية في كل من عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية واتفق الاقتصاديون على أهمية الاستثمار في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك لأنه يعتبر من مكونات الطلب الكلي وأن الزيادة في تراكم رأسمالي تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. فمن هذا المنظور والرابطة القوية بين النمو والتنمية ارتأينا أن نتطرق إلى هذه الدراسة، ابتداءً بسرد أهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو والتنمية الاقتصادية وأبعادها، وكذا الروابط والعلاقات فيما بينها.

1/ نظريات النمو الاقتصادي، محدداته، قياسه

1.1/ نظرية النمو الكلاسيكية: رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية، " آدم سميث، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس"، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية³:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج و رأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم

¹ Edward Schapiro, "Macroéconomie Analysis", Harcourt Brance Jovanovich, Inc, New York, Année 1982, P 429.

² عبد الباسط وفا، "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي" دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق-جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة 2000 ص 5.

³ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62.

السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض) وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال¹.

- توصل روادها إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي نهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

- أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية،.... واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل..... وثبات بعض عوامل الإنتاج.

2.1/ نظرية شومبيتر: تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية²:

- توصل شومبيتر إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو.

¹ M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey,2000,p 08.

² مدحت القرشي، " التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات- "، مرجع سابق، ص 70.

- يرى شومبيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام ، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية، وان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسماليا أو ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به.

- أكد شومبيتر على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شومبيتر أن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل.

- تحدث عن الاستثمار وتمويله، وكذا أنواعه، حيث توصل إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون، وتميز نوعين من الاستثمارات وهما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتحديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم.

إلا أن شومبيتر تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التحديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها :

- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.

- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيز.

- ما توصل إليه شومبيتر على أن الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول انه يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

3.1/ نظرية النمو الكينزية- النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار): برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجاه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط¹.

1.3.1/ نموذج هارود ودومار- النيوكينزيون: جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبجنا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل²، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

- معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\left(\frac{K}{Y}\right)$.

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s\right)$ (معدل الادخار).

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا: $I = S$ (الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك: $I = iY$ (معدل الاستثمار)

¹ حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، جامعة الإسماء-الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 267-280.

² مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 74.

$I = \Delta K$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

$$\text{كما لدينا } k = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y} \text{ ، أي : } \frac{\Delta Y}{k} = I$$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$(1.66) \dots \dots \dots \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \text{ (عند التوازن)}$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج، s معدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشأؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج (K/Y) تاركاً معدل النمو طويل الآجل دون تغيير.

كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون اقتصاد مغلقاً في حين أن اقتصاد الدول النامية تكون عادة مفتوحة، كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تنطبق مع اقتصاديات الدول النامية.
- نموذج السابق يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في الدول النامية، وإن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية.

4.1/ النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية¹ من خلال النموذج الشهير لـ SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان.

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالي:

تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.

- اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.
- في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:
- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.
- من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيحة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

¹ عبد الباسط وفا، "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 15-17.

5.1 / النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي: تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو* أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية**، لكن الاختلافات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري - الخبرة والتعليم - التقدم التكنولوجي - الفني - والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

2/ نظريات التنمية الاقتصادية، تطورها، أبعادها: حسب ما تم تحديده سابقا أن النمو الاقتصادي يعد من محددات التنمية الاقتصادية، واختلف علماء الاقتصاد في التفرقة بينهما، وأن مفهوم التنمية مر بعدة مراحل، عرف في منتصف السبعينات على أنه عملية القضاء والتقليل من الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وسوء توزيع الدخل

* من خلال التجارب حول نظريات النمو أندك أكدت أن هناك نسبة تتراوح بين 50% إلى 80% من حالات زيادة الإنتاج ترجع إلى عامل خارجي أساسي ومحدد وهو التقدم التكنولوجي - الفني - وخاصة في البلدان الصناعية.. وللتوسع في هذه النقطة يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

- LECAILLON, JACQUES, "Nouveaux Regards Sur La Croissance ", Analyses De La S,E,D,E,I,S -N°: 93-Mai 1993,p31.

** أهم ما تطرقت إليه تلك الامتدادات هو توضيح نظام النمو الأمثل "Croissance Optimal" وتحليل عوامل النمو وكذا تحديد نماذج رأس المال وللتطلع أكثر أنظر:

- Mute ,Pierre -Alain- " Croissance et Cycles ,Théories Contemporaines ", Economica , Paris ,Année 1994 ,PP 27-34

وكذا التضخم، وذلك من خلال الزيادة المطردة والمستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، ثم تطور مفهوم التنمية في مرحلة لاحقة وأصبح أكثر شمولية، ويعني النهوض الشامل للمجتمع، أي التنمية الشاملة في جميع مستوياتها، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد وحرية الاختيار، إلى أن أصبح مفهوم التنمية في عقد الثمانينات أوسع بكثير من السابق، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للدول النامية آنذاك، لأسباب عديدة منها الداخلية والخارجية وبالتالي لجوؤها إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية، ونتيجة لذلك أصبح مفهوم التنمية له أبعاد بيئية وبشرية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة، كل هذا سنحاول التطرق إليه وذلك انطلاقاً من دراسة أهم نظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية ثم تطورها وأبعادها.

1.2/ نظريات التنمية الاقتصادية: ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها وكذا معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة، حيث احتل موضوع رأس المال وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين خلال السنوات الماضية نظراً لما له من أهمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النظريات:

1.1.2/ نظريات التغيير الهيكلي وأنماط التنمية: اعتمدت هذه النظرية على الآلية التي من خلالها تستطيع اقتصاديات الدول المتخلفة تحويل هيكلها الاقتصادية الداخلية من هيكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتطور، حيث استخدمت هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد وكذا القياس الاقتصادي لوصف الكيفية التي تم بها عملية التحويل، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية وهما¹:

- نموذج " Arthur Lewis " : والذي اعتمد على نموذج القطاعين وفائض العمل في تفسيره لعملية التغيير الهيكلي للدول المتخلفة.

- نموذج " Hollis Chenery " : حيث اعتمد على البحث التجريبي لتحليله لأنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973 وذلك باستخدامه لتقنية الانحدار باستعمال أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة والتي من خلالها توصل إلى تحديد العديد من الخصائص الهامة لعملية التنمية.

2.1.2/ نظرية مراحل النمو لـ w.w.Rostow : اعتمد روستو في تحليله لعملية التنمية الاقتصادية لمختلف بلدان العالم على فكرة المراحل، حيث أبرزها كوحدة قائمة بذاتها وأكد أن تحقيق التنمية يقوم على أن الاقتصاد يسير في طريق شاق متنقلاً من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وأنه يمكن تشخيص تلك المراحل والتي قسمها إلى خمسة، انطلاقاً من مرحلة المجتمع التقليدي والتي غالباً ما تكون طويلة الأمد وشديدة البطء، ثم تأتي مرحلة ثانية وتدعى بمرحلة قبل الانطلاق، وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص 101-112.

التقليدي ومرحلة الانطلاق، وتتميز بوجود ظروف تهيئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة القضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التنمية والتقدم باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة في القطاعين الصناعي والزراعي، ووصولاً بمرحلة النضج تكون فيها القطاعات الاقتصادية كافة قد استكملت نموها وتمكنت من رفع مستوى الإنتاج ويكون فيها الاستثمار أعلى من مستويات الاستهلاك بما يحقق دخلاً يفوق الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتأتي المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير وتبلغ الدولة مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، وتتحول القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية مما ينعكس على ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومن ثم ارتفاع متوسط الاستهلاك من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة¹. فرغم الانتقادات التي تعرض إليها روستو، إلا أن البعض يعتبر نظريته تلقي ضوءاً على عملية التنمية والشروط التي لا بد من توفرها لتحقيق التنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

3.1.2/ نظرية التبعية: تعتبر هذه النظرية كامتداد للفكر الماركسي الجديد (النيوكلاسيكية)، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية وعلاقة الهيمنة مع بلدان المركز (البلدان المتطورة)، وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، حيث تعتبر هذه النماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغيير الهيكلي وترى الدول المتخلفة أنها محاصرة بمجموعة من العراقيل من طرف دول المركز، ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية، حيث تؤكد هذه النظرية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف، ويرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية (والتي تشكل مركز هذا النظام) ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام، فيمكن القول أن هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية، بل تجعلها عملية مستحيلة².

2.2/ تطور وأبعاد نظريات التنمية: يتضح من خلال الدراسة النظرية السابقة أن مفهوم التنمية ومحدداتها مر بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية، حيث اعتقد بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية يقتصر فقط على عملية الزيادة في الدخل الوطني - القومي - وكذا متوسط الدخل الفردي، وأن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة دلالة على مستوى التطور والتقدم، إلا أنه ظهر في مراحل معينة أن هذا المنظور لا يعكس الواقع، وبعد ذلك تغيرت الرؤية وأصبحت أشمل من ذلك، أي أن التنمية مسألة نسبية ودائمة التغيير وهي عملية متشابكة متكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية

¹ M.L.Jhingan, "The Economic of Development and planning"-Vrinda Publication(p) Ltd, 32nd, Revised and En larged Edition, 1999 , PP 123-134.

² R.Peet With E Hart Wick, "Theories Of Development", 1999, The Guildford Pres, PP 107-

واجتماعية وثقافية وإدارية، والتنمية بهذا المعنى لا تمثل الناتج النهائي لمجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط، بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل، ومما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية أصبح أكثر شمولية، مما أدى إلى ظهور مصطلحات أخرى حديثة وعديدة للتنمية أهمها:

1.2.2/ التنمية المستدامة: إن أحسن تعريف يمكن إعطاءه لهذا المصطلح هو ذلك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند Brundtland. Report سنة 1987، والذي يعرف التنمية المستدامة على أنها " تلبية احتياجات الحاضر دون إعاقة قدرة الأجيال المستقبلية من تلبية الاحتياجات الخاصة بها "، وقد بينت هذه اللجنة أن التنمية المستدامة تحوي مفهومين أساسيين وهما:

- الاحتياجات ولاسيما احتياجات الفقراء في العالم، والفقير يعد تلوثا للبشر.
- القيود التي أوجدتها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي بخصوص قدرة البيئة على تلبية كل احتياجات الحالية والمستقبلية.

فالتنمية المستدامة¹ تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية شاملة تكون مرغوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصاديا ومستدامة بيئيا، ومن الملاحظ أن نظام الأمم المتحدة طور هذا المصطلح حتى أصبح يميل إلى استعمال مصطلح التنمية البشرية المستدامة، وذلك نظرا لاهتمامه الكبير بالبعد الإنساني، حيث وضع التنمية البشرية ضمن أولويات التكامل الجهوي مؤكدة بأن الفرد يمثل الموضوع المركزي في التنمية ودعت أعضاء الدول لضمان الوصول إلى المصادر الأساسية، كالتعليم، خدمات الصحة، التغذية، السكن، التشغيل والتوزيع العادل للدخل، وأهم الأهداف التي حددتها لجنة برونتلاند بخصوص سياسات البيئة والتنمية:

- تحقيق النمو الاقتصادي وبعته، والقائم على أساس السياسات التي تدمج وتوسع قاعدة الموارد البيئية الطبيعية.
- ضمان مستوى مستدام من السكان، وكذا الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها.
- إعادة تكيف التكنولوجيا وإدارة الخطر، وكذا دمج البيئة والاقتصاديات في صنع القرار.
- اختيار نوع النمو الاقتصادي الصحيح القائم على أساس التنوع الحيوي ورقابة النشاطات المدمرة بيئيا، والعمل على إدامة الموارد.

قد لاحظت اللجنة أن التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، وجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الإستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية* مندمجة في عملية صنع القرار.

¹ صالح فلاحي، " التنمية المستدامة بين التراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب "، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 3/ 2004، ص ص 6-7.

* وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

2.2.2 / التنمية البشرية: إن مفهوم التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة PNUD في تقريره العالمي لسنة 1999 على أنها¹ عملية توسيع لخيارات الأفراد، حيث يمكن أن تكون هذه الخيارات مطلقة أو متغيرة مع الزمن، ولكن تم تحديد ثلاثة خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية البشرية وهي:

- أن يعيش الفرد حياة مديدة وصحية.

- أن يتحصل الفرد على مستويات راقية من التعليم والمعرفة.

- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.

التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك ، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفوف، وهكذا نستطيع القول أن هدف التنمية البشرية المستدامة يكمن في تكوين بيئة ملائمة لحياة راقية قائمة على الإبداع والمعرفة، كما تم توسيع هذا المفهوم من طرف الأمم المتحدة، فعُدل سنة 2000 ومبدئه أنه يعتمد على اقتصاد المعرفة والذي يشكل البنية الأساسية للتنمية البشرية الرفيعة.

بالتالي فإن أي تحديد لمفهوم التنمية ينبغي أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها، ويكون ملائماً لواقع بلدان العالم الثالث* .

3/ نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي "Croissance économique" يتعلق أصلا بالاقتصاديات المتقدمة، ويتمثل في التزايد الطويل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ويتم قياسه بمؤشر الناتج القومي - الوطني - الإجمالي الحقيقي، أي بالقيم الحقيقية وليس النقدية لتفادي أثر التضخم الناتج عن ارتفاع مستوى الأسعار وهناك مقياس آخر أدق من الأول لقياس درجة النمو الاقتصادي لدولة ما، وهو متوسط الدخل الفردي ويستعمل هذا الأخير بالنسبة للدول التي إحصاءاتها المتعلقة بحجم السكان غير

¹ , www.un.org , "Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2006" PNUD, Consultez le 22-08-2008, P15.

* كما ظهرت مصطلحات أخرى للتنمية مثل التنمية البديلة والتي تؤكد على عدد من القضايا الرئيسية وهي " التحرر، نقل التكنولوجيا، المشاركة، الاعتماد على الذات". أنظر:

- عبد الهادي محمود والي، " مقدمة ترجمة أندرو وبستر، - مدخل إلى علم اجتماع التنمية"، ترجمة عبد الهادي محمد والي والسيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص ص 33-49.

- بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة: مصطفى أو الخير، سلسلة الألف كتاب الثاني، 109، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص 28.

- Foster, - Carter, Aidau, "The Sociology of Development," Causeway Books, London, 1986, P05.

صحيحة... أما التنمية الاقتصادية "Développement économique" فترتبط بالاقتصاديات النامية وتنصرف إلى التغييرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ومن تم فإن التطور الاقتصادي الطويل الأجل المصاحب للتنمية ذو مظهرين: المظهر الأول- هيكلية (يتعلق التطور بالبناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة)، أما المظهر الثاني- فهو كيفي (بانصراف التطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات، القيم، التقاليد)، فمن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن النمو ليس هو التنمية، فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الدخل بالنسبة للفرد دون أن يحقق تنمية حقيقية.

- النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي، ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار المباشر) والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، رأس المال البشري (العمالة)، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير.

- التنمية ليست عملية نمو اقتصادي، وإنما عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، وبمعنى آخر أنها تغيير شامل لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وكذا الحرية السياسية والديمقراطية وللأمر كذا في صنع القرار.

- التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، ولجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الإستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.

- أكدت هذه الدراسة أن الإنفاق الاستثماري المباشر بمختلف تصنيفاته وأشكاله وعلى المستويين الجزئي والكلية أهمية كبيرة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فيلعب دورا هاما وأساسيا في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية، ويعد الركيزة الأساسية الذي يعتمد عليه في تنمية اقتصاديات الدول، إذ يساهم بشكل فعال في مضاعفة ما هو موجود من الطاقات المتاحة وكذا الموارد الأخرى سواء كانت مادية أو بشرية، ومنه يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية وكذا الاجتماعية.

